

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والستين بعد المائة التاسعة

المعقودة بقصر الأمم، في جنيف

في يوم الخميس، ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد ميا ثان (ميانمار)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٦٦ لمؤتمر نزع السلاح.

وأود، بادئ ذي بدء، التعبير عن الصدمة العميقة والأسى للحادثتين المأساويتين اللتين أسفرتا عن مقتل ٨٩ من ركاب وأفراد طاقمي الطائرتين اللتين تحطمتا، في نفس الوقت تقريباً، في الاتحاد الروسي. وبالنيابة عن جميع وفود مؤتمر نزع السلاح، أود أن أقدم أحر التعازي لأسر الضحايا والحكومة الاتحاد الروسي.

لقد ظللنا نقلل من شأن الحاجة إلى إجراء مناقشات وجلسات عامة منظمة. ويسعدني أن أفيدكم بأننا سنحقق ذلك هذا الصباح، فجميع المتكلمين في قائمتي سيتحدثون عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وعليه، فإن جلسة هذا الصباح ستكرس لهذا الموضوع.

ولدي المتحدثين التالية أسماؤهم خلال الجلسة التامة لهذا اليوم: السيد ليونيد سكوتنيكوف، سفير الاتحاد الروسي، والسيد هو شيودي، سفير الصين، والسيد بول ماير، سفير كندا، والسيد جان ميشيل ديبا، سفير فرنسا، والسيدة أنيكا ثنبورغ، سفيرة السويد.

وأعطي الكلمة الآن إلى سفير الاتحاد الروسي السيد سكوتنيكوف.

السيد سكوتنيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): شكراً سيدي الرئيس. أود في البداية أن أهنئكم على توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر سيتمكن تحت قيادتكم من تحقيق غاياته لهذا العام. كما أود أن أشكر جميع رؤساء المؤتمر السابقين الذين وجهوا سير عملنا خلال هذه السنة. وأشكركم على التعازي التي قدمتموها بمناسبة الحادثتين المأساويتين اللتين وقعتا في الاتحاد الروسي. وسوف أنقل كلمات المواساة إلى حكومة الاتحاد الروسي، ليتم نقلها بالتالي إلى ذوي ضحايا الكارثتين الجوييتين. ولكم الشكر الجزيل، سيدي، على كلمات التعزية.

إن قضية منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وبالتالي منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تشكل أولوية من الأولويات الواضحة بالنسبة للاتحاد الروسي ضمن بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. فالفضاء الخارجي يكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لحياة الجنس البشري، ولا سيما فيما يتعلق بتطوره المستقبلي. وقد أصبحنا أكثر اعتماداً على التكنولوجيات المتصلة بالفضاء. ومن الصعب، حتى في الوقت الراهن، أن نتخيل التبعات المأساوية التي يمكن أن تنعكس على الحياة اليومية في حالة توقف مركبات الفضاء عن العمل بشكل سليم، ناهيك عن إمكانية وقوع معارك في الفضاء الخارجي. وفي الوقت الراهن، هنالك أكثر من ١٣٠ دولة تشترك، إلى حد ما، في الأنشطة التي تجري في الفضاء الخارجي، وهي إما دول لديها برامجها الخاصة في الفضاء الخارجي، أو دول تضع برامج للاستفادة من المعلومات المستمدة من مركبات فضائية، بما في ذلك الأعمال المرتبطة بالأغراض الدفاعية.

إن استخدام الفضاء الخارجي هو، من جهة، أحد أهم السبل لإيجاد الحلول للمشاكل العالمية التي تواجه الجنس البشري في مجالات مثل، الطاقة والمعلومات والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وحماية البيئة ومواجهة تبعات الكوارث الطبيعية. ومن ناحية أخرى، قد يصبح الفضاء الخارجي، إذا سارت الأمور بطريقة غير مؤاتية، مسرحاً جديداً للمواجهات العسكرية ومصدر تهديد جديد للجميع.

ويتزايد الآن استخدام الأنظمة الفضائية للأغراض العسكرية. ومن حيث المبدأ، فإن مفهوم الأنشطة العسكرية في الفضاء الخارجي قد تطور بالفعل في الممارسات الدولية. ويرى الاتحاد الروسي أن ذلك يشمل أي نشاط يتعلق بالاستخدام المباشر للفضاء الخارجي للأغراض العسكرية. ونحن نتحدث بطبيعة الحال عن الأنشطة التي تُنفذ وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين. وفي إطار مثل هذه الأنشطة في الاتحاد الروسي، جرى تطوير واستخدام مركبات فضائية مستقلة ومجموعات مدارية كاملة على حد سواء. وهي تمكننا من القيام بأعمال مثل الكشف عن عمليات إطلاق القذائف التسيارية، والاستطلاع البصري والإلكتروني، والربط العالمي للاتصالات والمعلومات، والملاحية، بالإضافة إلى الدعم الجيوديسي والأرصاد الجوية. إن التشغيل المعتاد لمختلف أنواع النظم العسكرية في الفضاء الخارجي يسهم في المحافظة على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي، وذلك من خلال إيجاد نظام أنشطة عسكرية يتسم بقدر كبير من الشفافية وقابل للتنبؤ به، وأيضاً من خلال المساعدة على رصد الامتثال لمعاهدات تحديد الأسلحة.

وبالرغم من أن هذه الأنظمة الفضائية أغراضاً عسكرية، فهي ليست أسلحة نظراً إلى أنها لم تُعد لضرب أحد الخصوم في معركة مسلحة، ولا تشكل تهديداً بشن هجوم في الفضاء أو انطلاقاً منه. وكقاعدة عامة، لا تستخدم هذه الأنظمة الفضائية لأغراض عسكرية فقط، وإنما تستخدم أيضاً لأغراض مدنية. وبذلك فإن نظم الاستطلاع الضوئية - الإلكترونية والبصرية - الإلكترونية للاتحاد الروسي تستخدم لرصد الحوادث التي يتسبب فيها الإنسان والكوارث الطبيعية، ولتقديم التوصيات حول كيفية معالجة تبعات تلك الحوادث. كما أن الأجهزة التي تم نشرها في الفضاء لكشف عمليات إطلاق القذائف التسيارية تستخدم في كشف حرائق الغابات في المناطق ذات التجمعات السكانية المتناثرة في سيبيريا والشرق الأقصى الروسي. إضافة إلى أن نظام الملاحية المحمول في الفضاء يساعد على ضمان سلامة عمل مختلف نظم النقل وإجراء عمليات البحث والإنقاذ. وفي الوقت نفسه، فإن المنظومات الفضائية العسكرية، يمكن تبعاً للأغراض المحددة لها، أن يكون لها ليست فقط آثار إيجابية وإنما أيضاً آثار سلبية على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. ونحن لا نعتبر أن المنظومات الفضائية المصممة لأداء مهام الدعم في مجال المعلومات دون نية الإضرار بأجسام فضائية أخرى، تشكل تهديداً للأمن الدولي. بيد أن هذا الأمر لا ينطبق على المنظومات الفضائية التي صُممت أساساً لضرب مختلف الأجسام الفضائية بشكل مباشر أو إعاقة عملها بشكل طبيعي، فهذه الأنظمة يمكن وصفها بـ "الأسلحة الفضائية".

وعموماً، فإن عبارة "الأسلحة الفضائية" تعني منظومات أو أجهزة، أيًا كانت طبيعتها المادية، يجري إطلاقها إلى مدار أرضي أو الفضاء الخارجي باستخدام وسيلة ما، وهي مصممة أو مَحْوَلَة بحيث تدمر أو تعوق عمل الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، فضلاً عن ضرب أهداف على الأرض أو داخل غلافها الجوي. وقد صُممت الأسلحة الفضائية بحيث يكون لها تأثير مباشر على أجهزة العدو، وقد تكون بحكم طبيعتها إما أسلحة دمار شامل أو أسلحة تقليدية، بما فيها تلك التي تم صُممت وفق مبادئ مادية جديدة. إن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي من شأنه تقويض النظام القائم في مجال اتفاقات الحد من الأسلحة، وأولها وأهمها تلك الاتفاقات المتعلقة بالأسلحة والقذائف النووية، وقد يؤدي إلى الدخول في دوامة جديدة من سباق التسلح. كما أن تحويل الفضاء الخارجي إلى مسرح محتمل للمعارك العسكرية قد يشكل تهديداً خطيراً يندُر بالقضاء على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي. إن نشر أسلحة في الفضاء الخارجي يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على التوازن العسكري الاستراتيجي، ويوهم بإمكانية القيام بالضربة الأولى دون خشية الرد عليها، مما يضعف لمرات عديدة أهمية عنصر المباغتة. ولذلك، فإن مثل هذه الأسلحة قد تكون مزعزة للاستقرار بشكل جوهري، بصرف النظر عما إذا كانت مصنفة كأسلحة هجومية أو دفاعية.

إن الأسلحة الفضائية، إذا ما استُحدثت، ستكون في واقع الأمر بمثابة نوع جديد من الأسلحة الاستراتيجية. وسيحصل الحائزون لها على ميزة استراتيجية كبيرة. وسيؤدي هذا الأمر بالتأكيد إلى أن تتخذ الدول الأخرى تدابير مضادة لضمان أمنها. ومثل هذه التدابير - المتماثلة وغير المتماثلة في الفضاء وعلى الأرض على حد سواء - قد تُبطل كافة الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح بالنسبة للأسلحة والقذائف النووية والجوانب الأخرى، وقد تعطي زحماً قوياً لانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وساعد على ظهور أشكال جديدة من الإرهاب تبدو حتى الآن كأنها ضرب من الخيال.

إن نشر أسلحة في الفضاء الخارجي يعزز المخاطر الناشئة عن قِصر الفترة الزمنية المتاحة لاتخاذ القرارات المتعلقة باستخدامها عسكرياً. وفي هذا السياق، يزداد إلى حد كبير الخطر المتمثل في احتمال اتخاذ قرارات خاطئة أو خروج الوضع عن السيطرة بسبب خلل أو عطل فني. وبصرف النظر عن توفير منظومات للدفاع المضاد للقذائف، فإن بمقدور الأسلحة الفضائية أيضاً أن تدمر، بالتوازي وبفعالية أكبر، المركبات الفضائية. فالدولة الحائزة للأسلحة الفضائية ستكون لديها قدرة غير محدودة على تدمير المنظومات الفضائية لدولة أخرى تعتبرها عدواً لها، فتكبدتها خسائر تكنولوجية فادحة ولا يمكن تداركها في بعض الأحيان. كما أن مجرد التشويش على سائل تمتلكه دولة أخرى، ولا سيما في أوقات الأزمات، قد يُنظر إليه كهجوم مسلح مع كل ما قد يترتب عن ذلك من تبعات. وقد لا يقتصر الضرر على العنصر العسكري للمجتمع الفضائي. ونظراً إلى أن استخدام الأجهزة الفضائية يشمل، وبدرجة كبيرة من التكامل، مستخدمين عسكريين ومدنيين على حد سواء، فضلاً عن عدد كبير من الدول والمنظمات الدولية، وذلك في بعض برامج الفضاء المحددة مثل، علم الأرصاد الجوية والملاحة، فإن إلحاق ضرر بمثل هذه المنظومات أو تعطيلها قد تكون له تأثيرات عالمية. وعند النظر إلى الجانب العسكري لاستخدام

الأسلحة الفضائية ضد أهداف أرضية أو محمولة جواً، ينبغي أن نتذكر أن توجيه ضربات انطلافاً من الفضاء الخارجي قد يهدد بني تحتية حيوية ترتبط سلامة عملها ارتباطاً مباشراً بالأمن القومي للدول. كما لا يمكن أن نتجاهل مخاطر تأثير الأسلحة الفضائية على الغلاف الحيوي للأرض، مما قد تكون له تبعات قاتلة بالنسبة للجنس البشري بأكمله. وعلاوة على ذلك، فإن مجرد إجراء تجارب على الأسلحة الفضائية في مدارات منخفضة حول الأرض يخلق قدراً كبيراً من الشظايا، الشيء الذي من شأنه أن يفاقم مشكلة "الحطام الفضائي" الخطيرة أصلاً.

ولذلك، فإن ظهور أسلحة في الفضاء الخارجي محفوف بقدر كبير من التعقيدات الخطيرة والمخاطر. وإذا نظرنا إلى ترسانات القذائف النووية الحالية في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن المنظومات الدفاعية الاستراتيجية، بما فيها تلك الموضوعة في الفضاء الخارجي، لن تحدث تأثيراً حاسماً، على المدى القصير، فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار. بيد أن هذه المنظومات الفضائية قد تؤدي إلى زعزعة الوضع في ضوء الحفض الكبير المخطط له في الأسلحة والقذائف النووية. إن ظهور وسائل تمكن من شن الحرب داخل الفضاء الخارجي وانطلاقاً منه، يمكن أن يحدث تغييراً بالغ الأثر على هذا الوضع. وبالتأكيد لن يكون تطوير أسلحة فضائية هو الخيار الذي قد نعتمده. ونود أن نبين أن الاتحاد الروسي ليست لديه خطط حالية أو على الأمد القصير لتطوير أي منظومات أسلحة فضائية أو نشرها في الفضاء الخارجي. إضافة إلى أن روسيا تلتزم التزاماً راسخاً بالوقف الاختياري لإجراء التجارب على النظم المضادة للسواتل.

ويجب أن نتفادى السيناريوهات المأساوية مثل تلك التي ذكرت للتو. ويجب أن يظل الفضاء الخارجي مجالاً للتعاون والتفاهم المتبادل وليس المواجهة. ونحن نسمع من حين لآخر، مع التسليم بأن ذلك لا يحدث كثيراً، عن بيانات مفادها أن القانون الدولي القائم الخاص بالفضاء الخارجي كافٍ لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو ببساطة ليس بحاجة إلى المزيد من التفصيل. ونجد أن من الصعب الموافقة على ذلك. فهناك ثغرات واضحة في القانون الدولي الخاص بالفضاء الخارجي. والأنشطة المتعلقة بالفضاء الخارجي التي لا تنظمها قوانين، وبالتالي لم تُحظر بشكل مباشر تشمل، تطوير واختبار ونشر الأسلحة المضادة للسواتل، ومنظومات دفاعية فضائية مضادة للقذائف أو مكوناتها، علاوة على تصميم ونشر الوسائل البصرية - الإلكترونية واللاسلكية - الإلكترونية في الفضاء الخارجي بغرض تشويش الأجهزة التقنية الموجودة في الفضاء أو المحمولة جواً أو الموجودة على الأرض.

وجسر هذه الفجوات هو جزئياً هدف المقترح المعروف (CD/1679) الذي قدمته روسيا والصين بالاشتراك مع دول أخرى من أجل صياغة معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. واقترح أن تحدد هذه المعاهدة ثلاثة التزامات أساسية: أولاً، عدم وضع أي أجسام تحمل أي نوع من الأسلحة في المدار حول الأرض، أو تركيب مثل هذه الأسلحة على أجرام سماوية، أو وضعها بأي طريقة أخرى في الفضاء الخارجي. وقد أخذ هذا الالتزام من

معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، ولا ينطبق ذلك على أسلحة الدمار الشامل فحسب، كما هو الحال بالنسبة للمعاهدة المذكورة، بل على جميع أنواع الأسلحة. وخلال المناقشة التي أعقبت صدور الوثيقة المشتركة، حصلنا على نصيحة جيدة ننوي الالتزام بها، وهي بالتحديد أن نضيف إلى هذا الالتزام الصيغة المعدلة التي أخذت عن الاتفاق المتعلق بالقمر، الذي يحظر وضع أجسام تحمل أي نوع من الأسلحة في مدار أو مسار آخر حول القمر أو يؤدي إليه أو إلى أي أجرام سماوية أخرى.

إن عبارة "بأي طريقة أخرى" تعني هنا أن الأسلحة لن تنشر في الفضاء الخارجي عن طريق إطلاق عناصر مستقلة لا تعتبر سلاحاً في حد ذاتها بل يمكن تجميعها لتكوين سلاح. وسوف يعتبر السلاح موجوداً في الفضاء الخارجي إذا كان هذا السلاح يدور حول الكرة الأرضية مرة واحدة على الأقل، أو يسير في جزء من هذا المسار قبل تسارعه خارج المدار، أو إذا كان السلاح موضوعاً في موقع ثابت في أي مكان خارج مدار الأرض. وعليه، فإن الحظر المقترح على وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي لا ينطبق على القذائف التسيارية، ومنصات الرؤوس الحربية أو الرؤوس الحربية الفعلية المنتقلة عبر الفضاء الخارجي. وبالرغم من أن الالتزام المقترح الأول ينطبق على جميع أنواع الأسلحة، نرى انطلاقاً من الإدراك السليم وجود مجال لبعض الاستثناءات المتفق عليها مثل السماح بنشر أسلحة فردية تكون ضرورية لضمان سلامة رواد الفضاء بعد الهبوط على الأرض أو على أي واحد من الأجرام السماوية.

والالتزام الثاني هو الامتناع عن اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. كما أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة قانوناً بالالتزام الوارد في ميثاق المنظمة الذي ينص على أن تمتنع الدول في علاقاتها الدولية، من استعمال القوة أو التهديد باستعمالها. وينطبق هذا الالتزام بشكل كامل على الأنشطة التي تقوم بها الدول في الفضاء الخارجي. وتكمن قوة اقتراحنا في توسيع المبدأ القانوني الدولي بالامتناع عن استخدام القوة فيما يتعلق بمثل هذه الأنشطة. وننوي على وجه الخصوص، إضافة توضيح مفاده أن حظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ينطوي على الالتزام بعدم مهاجمة أو تدمير أو التدخل في سلامة عمل هذه الأجسام الفضائية بأي طريقة أخرى. ويغطي هذا الالتزام من حيث المبدأ، نطاقاً واسعاً جداً من الإجراءات التي قد تستهدف الأجسام الفضائية مثل، تدميرها أو الإضرار بها أو إعاقة عملها أو قطع قنوات الاتصالات انطلاقاً من مراكز تحكم أرضية أو إحداث تغيير متعمد في بارامترات مداراتها، وما إلى ذلك. وعلى أية حال، فإن المقصود هو حظر هذه الأنواع من الإجراءات ضد الأجسام الفضائية وليس حظر الوسائل التي تستخدم في تنفيذ مثل هذه الإجراءات. وبمعنى آخر، يتعلق الأمر بحظر الأنشطة وليس المكونات المادية، بالرغم من أن كل منها يؤثر تأثيراً واضحاً على الآخر.

أما الالتزام المقترح الثالث فهو الامتناع عن مساعدة أو تشجيع الدول أو مجموعات من الدول أو المنظمات الدولية على المشاركة في أنشطة محظورة بموجب المعاهدة. ومن الواضح بجلاء أن هذه القاعدة تتعلق بمنع

الانتشار. ومن حيث التطبيق الفعلي، فإن جميع هذه الالتزامات الثلاثة تعادل حظر نشر الأسلحة في الفضاء وحظر استخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء. ونحن مقتنعون بأن اقتراحاتنا واقعية ويمكن تحقيقها وتتفق مع مصالح الجميع، ولا سيما في الوقت الراهن، حيث لا توجد أسلحة هجومية في الفضاء الخارجي ولم يتخذ قرار بنشرها هناك. فالوقاية دائماً خير من العلاج.

وبطبيعة الحال، نحن لا نسعى إلى منع النظم الفضائية سالفه الذكر التي صُممت لتوفير المعلومات، من أن تستخدم في الفضاء الخارجي. ولتوضيح هذه الفكرة، ورد بشكل صريح في وثيقتنا المشتركة أن المعاهدة لا ينبغي أن تؤول على أنها تمنع إجراء البحوث حول استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية أو العسكرية التي لا تحظرها المعاهدة. وقد سبق وأن أشرنا إلى أن الورقة الروسية/الصينية تتسم بالمرونة. وهذه الورقة ليست غير قابلة للتعديل بل هي بالأحرى دعوة للحوار ولبذل جهد خلاق مشترك. ونشعر بالعرفان لجميع الدول التي ساهمت في مناقشة هذه الوثيقة. ونحن راضون عن الطريقة التي سارت بها المناقشات.

ولتطوير هذا الموضوع بشكل أكبر، أعدت روسيا والصين تقريراً مشتركاً حول القضايا المتعلقة بالتحقق من إنفاذ الصك الذي سيصدر مستقبلاً، فضلاً عن استعراض القانون الدولي القائم المتعلق بتسليح الفضاء الخارجي، وسوف يوزع التقرير خلال هذا اليوم على أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وسيتولى زملاؤنا الصينيون تقديم هذه الأوراق. كما نعزم إعداد تقرير إضافي بشأن شروط وتعريف المعاهدة المقترحة. ونأمل أن تساعد هذه التقارير على تناول الورقة الروسية/الصينية إلى مزيد من النقاش الموضوعي والمتعمق. كما أنها مساهمة في العمل المستقبلي الذي تقوم به لجنة مؤتمر نزع السلاح المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والتي نأمل أن يُعاد تشكيلها بموجب برنامج عمل المؤتمر المتفق عليه. وأود في هذا الصدد أن أؤكد من جديد عزمنا على دعم التوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يقوم على أساس مقترح السفراء الخمسة. واسمحوا لي، كخطوة عملية أولى، أن أذكركم بأن روسيا تقترح فرض وقف اختياري لنشر العتاد العسكري في الفضاء الخارجي، ريثما يتوصل المجتمع الدولي إلى اتفاق بشأن هذه القضية. وسيكون الاتحاد الروسي مستعداً على الفور لقبول مثل هذا الالتزام، إذا قبلت الدول الرائدة في مجال الفضاء الانضمام إلى هذا الوقف الاختياري.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير ليونيد سكوتنيكوف على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى السيد هو شياودي، سفير الصين.

السيد هو (الصين) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يقدم لكم التهنية بمناسبة توليكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونحن على ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية الثرية وما تتمتعون به من حكمة من شأنهما توفير قيادة قوية لتسيير عمل المؤتمر. إن وفد بلدي على استعداد للتعاون التام معكم. كما نود أن نشكر سلفيكما السيد بيبخبات، سفير منغوليا، والسفير المغربي، على ما بذلاه من جهد لإعادة تفعيل مؤتمر نزع السلاح.

وأود اليوم أن أتحدث بشكل أساسي عن مسألة الفضاء الخارجي. إن استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية هو الهدف المشترك للجنس البشري، وفي العديد من المناسبات، تحدث الوفد الصيني حديثاً مستفيضاً داخل مؤتمر نزع السلاح، عن إلحاحية وضرورة منع تسليح الفضاء الخارجي، وعن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء في الوضع الراهن. ونرى أن الشاغل الذي يحظى بالأولوية هو زيادة تعزيز توافق الآراء الدولي فيما يتعلق بمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه، وذلك بواسطة الالتزامات القانونية أو الصكوك. ولتحقيق هذه الغاية، قامت سبعة وفود، بما فيها وفد الصين والاتحاد الروسي، بتقديم ورقة عمل في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٢ بعنوان "عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يُعقد في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي" (CD/1679).

وعلى مدار السنتين الماضيتين قدمت مختلف الوفود الكثير من الاقتراحات ذات الصلة من أجل تطوير وتحسين هذه الورقة CD/1679 بشكل أفضل، وقام وفدا الصين والاتحاد الروسي بتجميع هذه المقترحات لتوزيعها بطريقة غير رسمية على أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وتساءلت بعض الوفود عن عدم وجود أحكام فيما يتعلق بـ "التعاريف" و "التحقق". وهناك القليل من الوفود التي كانت لها رؤية مختلفة بشأن الحاجة إلى إجراء مفاوضات فيما يتعلق بوضع صك جديد يتعلق بالفضاء الخارجي.

وبناء على ذلك، ولكي يتم إحراز تقدم في عمل مؤتمر نزع السلاح المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، قام الوفدان الصيني والروسي، بعد دراسة مستفيضة، بإعداد ورقتين مشتركيتين بعنوان "جوانب التحقق من منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" و "الصكوك الدولية القائمة ومنع تسليح الفضاء الخارجي"، ونحن على استعداد لتوزيعهما خلال هذا اليوم كورقتين غير رسميتين. كما يعتزم الوفدان إعداد ورقة أخرى غير رسمية حول موضوع التعاريف في الصك القانوني المتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتكشف هذه الأوراق رؤية الوفدين الصيني والروسي المتعلقة بالمواضيع الواردة أعلاه. ونأمل أن تسلط هذه الأوراق الضوء على مواقفنا وتعزيز الفهم المشترك.

وسأقدم الآن بإيجاز هاتين الورقتين اللتين ستوزعان اليوم.

تبدأ الورقة غير الرسمية المتعلقة بالتحقق بسرد تدابير التحقق من منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي اقترحتها العديد من الأطراف حتى الآن، ثم تحلل جدوى التحقق بموجب صك قانوني سيجري وضعه في المستقبل بشأن الفضاء الخارجي. وتقر بأن مثل هذا التحقق سيكون غاية في التعقيد وصعب التنفيذ وسيواجه قدراً كبيراً من التحديات التكنولوجية والمالية. وتذكر على سبيل المثال، حالة معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧، وتبين أن عدم وجود آلية تحقق لم يؤثر على الدور الهام لتلك المعاهدة. وعليه، تخلص إلى أن صياغة صك قانوني مستقبلي بشأن الفضاء الخارجي يمكن أن تتم الآن دون الحاجة إلى آلية تحقق؛ وبالإمكان، مع تطور العلم

والتكنولوجيا، أن نناقش مرة أخرى عندما تنهياً الظروف، مسألة إضافة آلية تحقق. وبالنظر إلى الحاجة الملحة لوضع صك قانوني، تشير الورقة غير الرسمية إلى أن العمل بهذه الطريقة يمكن أن يحول دون أن تصبح قضية التحقق عقبة أمام البداية المبكرة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والورقة غير الرسمية المعنونة "الصكوك القانونية الدولية القائمة ومنع تسليح الفضاء الخارجي" تقدم تحليلاً مفصلاً للأحكام الرئيسية التي تضمنتها معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية، ومعاهدة الفضاء الخارجي، والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى وما يتعلق بها من اتفاقات ثنائية. وتخلص الورقة إلى أن هذه الصكوك القانونية الدولية بالرغم من أنها تمنع و/أو تقيّد إلى حد ما، نشر الأسلحة واستعمال القوة والأنشطة العسكرية في مناطق معينة في الفضاء الخارجي، فإنها غير قادرة على أن تمنع بفعالية إجراء التجارب ونشر واستعمال الأسلحة الأخرى خلاف أسلحة الدمار الشامل في الفضاء الخارجي.

وعلى هذا الأساس، وفي ضوء التقدم الذي تحقق في مجال البحوث والتكنولوجيا العسكرية، ولا سيما في مجال تكنولوجيا الأسلحة الفضائية والتقدم الحثيث في مفاهيم حرب الفضاء وما يتصل بها من عقيدة عسكرية وتدريب، تشدد الورقة غير الرسمية على أن المجتمع الدولي يجب أن يناقش وضع صك قانوني دولي جديد يمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق تسلح فيه، بغية تعزيز النظام القانوني الدولي القائم بشأن الفضاء الخارجي من خلال سد ما به من ثغرات.

وأود التأكيد على أن الورقتين غير الرسميتين لا تبينان سوى بعض الأفكار الأولية للصين والاتحاد الروسي: سوف تواكب الورقتان تطور الموقف. ونعتقد أنهما ستلعبان دوراً إيجابياً في تعميق فهم جميع الأطراف فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وفي تحقيق توافق آراء ودفع عمل مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال إلى الأمام.

كما أود إبداء بعض الملاحظات فيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. فمن أجل تيسير بدء الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر، أوضح الوفد الصيني استعداداه للانضمام إلى توافق الآراء بشأن مقترح السفراء الخمسة المقدم في ٧ آب/أغسطس من العام الماضي. وأشار في هذا الصدد إلى الوثيقة CD/1693/Rev.1. وأقول صراحة إن الجانب الصيني غير راض عن مقترح السفراء الخمسة، نظراً إلى ضعف الولاية الممنوحة للجنة فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، غير أنه يوجد موازنة دقيقة، على الأقل، بين مختلف القضايا. وقد أبدى الوفد الصيني مرونة شديدة بموافقة على الولاية التي اقترح منحها للجنة المختصة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويأمل وفد بلدي أن تبدي الوفود الأخرى كذلك القدر اللازم من الإرادة والمرونة السياسية بالموافقة على مقترح السفراء الخمسة، لكي تمكن مؤتمر نزع السلاح من الخروج من مأزقه الراهن وبدء الأعمال الموضوعية.

ونحن نعلق أهمية على الموقف الذي أبداه وفد الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٩ تموز/يوليه من هذا العام فيما يتعلق بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونأمل أن تتمكن الولايات المتحدة من الإفصاح أكثر عن فهمها للقضايا المتصلة بولاية اللجنة المختصة بالمعاهدة والتحقق منها ومضمون إقرارها، وما إلى ذلك، لكي تيسر الدراسات التي تُجرى في مختلف العواصم.

وبالنسبة لمقترح الولايات المتحدة المتعلق بحظر نقل الألغام الأرضية الدائمة، فإن الجانب الصيني لا يُمانع، إذا وافقت جميع الجهات، على أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يعالج أو يناقش مسألة نقل الألغام الأرضية.

وتنظر الصين بذهن مفتوح إلى موضوع القضايا الجديدة التي سينظر فيها مؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، نرى أن مثل هذا العمل يجب ألا يعيق الجهود التي يبذلها المؤتمر من أجل التوصل إلى برنامج عمل شامل. فاختيار القضايا الجديدة التي سيتم بحثها ينبغي أن يتسق بصورة نموذجية مع طبيعة المؤتمر: ينبغي توجيه العمل الذي نقوم به نحو التفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سفير الصين، السيد هو شياودي على البيان الذي أدلى به وعلى عرض الأوراق غير الرسمية والكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن لسفير كندا، السيد بول ماير.

السيد ماير (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك بتولي هذا المنصب الرفيع لرئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أؤكد لكم تطلعنا إلى العمل تحت قيادتكم لكي نسير بهذا المؤتمر في اتجاه تحقيق نتائج مثمرة.

وأود في هذا اليوم أن أتناول عنصراً هاماً في برنامج العمل المتوخى لمؤتمر نزع السلاح - وهو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ولعل أعضاء الوفود يتذكرون تبادل الآراء المثمر في هذا الشأن خلال جلسة المؤتمر العامة المعقودة في ٢٧ أيار/مايو. إن موقف كندا، كما عبر عنه رئيس الوزراء بول مارتان، يعارض بشدة تسليح الفضاء ويناضل من أجل حماية الفضاء لخير الجميع. ونحن ملتزمون بأن نجعل مؤتمر نزع السلاح يلعب دوراً رئيسياً في هذا الصدد، وذلك من خلال إعادة تشكيل لجنة مخصصة لمناقشة كافة الجوانب المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء. إن إعادة تشكيل مثل هذه اللجنة من شأنه أيضاً الاستجابة إلى دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣٦/٥٨ والعديد من القرارات السابقة.

ولقد سعدنا بردود الأفعال الإيجابية تجاه حلقة العمل المعقودة في جنيف يومي ٢٥-٢٦ آذار/مارس بعنوان "الحفاظة على الفضاء من أجل الجميع"، والتي شاركت الحكومة الكندية في رعايتها مع العديد من الشركاء الآخرين وأبرزهم معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كما اعتقد أن التقرير الصادر عن حلقة العمل هذه

متاح الآن على موقع الويب التابع للمعهد. وشهدت حلقة العمل إقرارا واسعا بأهمية حماية استخدام الفضاء بطريقة آمنة للأنشطة السلمية اليومية التي يعتمد عليها العالم. وقد جرى خلال هذا الحدث مناقشة جملة من الأفكار الهامة والعملية، بما في ذلك وضع مدونة قواعد سلوك نموذجية لمنع القيام بأنشطة خطيرة في الفضاء، إضافة إلى الإعلانات العالمية بالامتناع عن المبادرة بنشر أسلحة في الفضاء. إن اعتماد مثل هذه التدابير يمكن أن يساعد على بناء الثقة بعدم قيام أي دولة بوضع أسلحة في الفضاء، ويمكن أن يقربنا أكثر من تحقيق هدفنا المتمثل في الحظر النهائي لنشر أسلحة في الفضاء.

وبالعودة إلى مسألة إمكانية التوصل إلى معاهدة تحظر نشر أسلحة في الفضاء، فنحن نقدر الإسهام الكبير الذي قدمته الصين وروسيا فيما يتعلق بطريقة تفكير مؤتمر نزع السلاح في هذا الصدد، بما في ذلك المهارة القيادية التي أبدياها في إعداد ورقة العمل المشتركة بشأن عناصر اتفاقية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي (CD/1679). وكمساهمة في تعزيز العمل في هذا المجال، يود وفد بلادي مناقشة بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بحظر الأسلحة في الفضاء. ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بتعاريف بعض العبارات مثل "الأجسام الفضائية"، فضلا عن الحاجة إلى أحكام بشأن التحقق عند تطبيق حظر الأسلحة في الفضاء.

إن تحديد نطاق اتفاق تحديد الأسلحة هو من المطالب التفاوضية الهامة التي ترتبط بالمقابل بكيفية تعريف العناصر الرئيسية لمثل هذا الاتفاق. وعلى سبيل المثال، دعونا نفكر قليلاً في معنى العبارة "جسم فضائي". ويرد تعريف لهذه العبارة في اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢ واتفاقية الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٤. ونظراً لعمومية تلك التعاريف، يمكننا النظر فيما إذا كان ينبغي علينا توسيع تلك التعاريف أو إيجاد صيغة بديلة. ويمكن تبني العديد من النهج. فعلى سبيل المثال، قد ينظر نهج ما إلى أن أي جسم موجود مادياً في الفضاء الخارجي هو جسم فضائي. وقد يضيف نهج آخر مطلب أن يتمكن ذلك الجسم من إكمال دورة واحدة في مدار حول الأرض قبل أن يعتبر جسماً فضائياً.

وبالمثل، فإن أي معاهدة تسعى لمنع أو تقييد الأسلحة الفضائية سوف تتطلب أيضاً تحديد تعريف "السلاح الفضائي" لكي تكون المعاهدة دقيقة بشأن ما ستنتظمه. وفي هذا الصدد أيضاً هنالك سلسلة من الخيارات التي تطرح نفسها. فعلى سبيل المثال، تهتم بعض التعاريف في المقام الأول بمدى خطورة فعل السلاح (مدمر مقابل غير مدمر، ومؤقت التأثير مقابل دائم التأثير). وهنالك تعاريف أخرى تركز على طريقة الفعل المستخدمة لتحقيق التأثير المطلوب مثل أن يتم بالطاقة الحركية أو الطاقة الموجهة. وتشمل الاعتبارات الأخرى ما إذا كان الجسم الفضائي المستخدم لإلحاق الضرر بجسم فضائي آخر أو تهديده ينبغي أن يعتبر سلاحاً (التمييز بين جهاز صمم لأغراض هجومية أو يستخدم هكذا عند الرغبة في ذلك). وتبعاً لذلك، فإن تعريف السلاح يمكن أن يتألف، على سبيل المثال، من ثلاثة عناصر: وصف الجهاز وتأثيراته المطلوبة والطريقة التي يتم بها تحقيق هذه التأثيرات.

وستكون هنالك حاجة لتحديد نطاق أي معاهدة من خلال تعاريف محددة. فهل ينبغي تعريف "السلاح الفضائي" في سياق موقع الأهداف التي يصيبها (أهداف في الفضاء فحسب أو أهداف أرضية فقط أو كلا النوعين)، أو أن السلاح الفضائي يمكن فهمه بطريقة أفضل من خلال الموقع الذي يوجد فيه (الأسلحة الموجودة في الفضاء فقط أو أيضاً تلك الأسلحة الموجودة على الأرض لكنها تستهدف أجساماً فضائية أو، مرة أخرى، كلا النوعين)؟ وسوف يساعدنا ذلك على أن نُميّز بوضوح ما إذا كان نطاق الحظر المقصود يشمل كيفية اشتباك السلاح مع الهدف، من الأرض إلى الفضاء أو من الفضاء إلى الفضاء أو من الفضاء إلى الأرض.

إن وضع تعريف للسلاح الفضائي يكون وثيق الصلة بالمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق محتمل لتحديد الأسلحة في هذا المجال، سوف يتطلب من مؤتمر نزع السلاح أن يضع في اعتباره جميع هذه الجوانب. كما أن التوصل إلى تفاهات مشتركة بشأن العبارات الأساسية سيكون من الواجبات الجوهرية في عمل اللجنة التي ستخصص مستقبلاً لمسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبالعودة الآن إلى أحد الأبعاد الحيوية الأخرى لمحاولة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، تعتقد كندا أيضاً أن الأحكام المتعلقة بالتحقق يجب أن تُدرج في أي حظر للأسلحة الفضائية، وذلك بوصفها من العناصر الضرورية لأي معاهدة محتملة. وعندما تضع الحكومات ثقتها في الصكوك الدولية، فإنها يجب أن تطمئن إلى أن الأطراف المشاركة تراعي التعهدات التي قطعتها على نفسها عند التوقيع على الاتفاق. وعندما توافق الدول على تقييد أنشطتها، فإنها ترغب في معرفة أن المعاهدة قابلة للتحقق بالنسبة لجميع المعنيين، وأن أي طرف لا يمثل لشروطها سيتم فضحه. وقد يدفع البعض بأن دمج مسألة التحقق هو أمر خلافي إلى حد بعيد، بينما يجزم البعض الآخر بأن أحكام التحقق جوهرية لكي تكون أحكام المعاهدة فعالة. أما موقف كندا فهو أن الأهمية الاستراتيجية للفضاء تتطلب وجود تدابير مناسبة للتحقق: الميزات العسكرية التي يمكن تحقيقها من خلال التحايل على الحظر المتصور للأسلحة في الفضاء يمثل، بكل بساطة، خطراً كبيراً إذا تخلينا عن اتخاذ التدابير الضرورية لتأكيد الامتثال لمثل هذا الحظر.

كما نرى أن قرار التفاوض بشأن حظر الأسلحة في الفضاء دون وجود أحكام تحقق، على أمل إضافتها لاحقاً، من شأنه فقط أن يجعل هذه الأحكام صعبة التحقيق على الأمد الطويل - والشاهد في هذا السياق هو التجربة الأليمة التي مرّ بها بروتوكول التحقق المقترح لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

ونحن لا نعتبر أن من غير الممكن التغلب على التحديات التقنية التي تواجه التحقق من حظر الأسلحة في الفضاء بالرغم من أنها كبيرة ومعقدة. فالبحوث التي أجريت في كندا قبل بضع سنوات حول نفس هذا الموضوع قد أثرت العديد من النهج الفعالة، كما أن الوسائل والإمكانيات التكنولوجية قد تحسنت إلى حد كبير منذ ذلك الوقت.

إن التعاريف والتحقق هما من القضايا الهامة التي ينبغي أن نعالجها عند التفاوض بشأن الحظر المحتمل للأسلحة في الفضاء. وآمل أن تكون هذه المناقشة الموجزة لبعض الاعتبارات الدبلوماسية والقانونية والتكنولوجية ستفتح شهيتكم لتناول الموضوع الرئيسي: العمل مجدداً في إطار اللجنة المختصة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي سيعاد تشكيلها. وأتطلع إلى الجلوس معكم على تلك الطاولة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد بول ماير، سفير كندا، على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسيد جان ميشيل ديبا، سفير فرنسا.

السيد ديبا (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): بما أن وفد بلادي يأخذ الكلمة للمرة الأولى في جلسة رسمية عامة تحت رئاستكم، اسمحوا لي ووفد بلادي أن نقدم لكم التهنئة على توليكم منصب الرئاسة، وتأكيد تعاون وفد بلادي التام معكم من أجل إنجاز ولايتكم.

وأنا آخذ الكلمة اليوم وفي هذه المرحلة من عملنا، لإبداء الرأي حول البيانات التي سمعناها للتو بشأن قضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأود في هذا الصدد أن أبدي بعض التعليقات. وكما تعلمون، فإن بلدي اضطلع بدور نشط في العمل المتعلق بهذه القضية في محفلنا هذا منذ بداية الثمانينات. ومنذ بداية هذه المناقشة، كانت فرنسا مؤيدة لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وتبقى هذه القضية في نظر فرنسا حيوية بالنسبة للأمن الدولي. وقد صرح الرئيس الفرنسي في حزيران/يونيه ٢٠٠١ بأن "عدم عسكرة الفضاء يعتبر عنصراً جوهرياً. وقد حوِّظ على ذلك حتى الآن وبالرغم من جميع إغراءات الحرب الباردة، وينبغي مواصلة المحافظة عليه. ولن يكون من مصلحة أي أحد أن يفتح أبواب جهنم جديدة. وليس بمقدور أي أحد أن يحتكر هذا المجال. وستكون النتيجة هي سباق تسلح جديد تكون نتائجه كارثية بالنسبة للجميع". وما زال النهج الذي يتبعه وفد بلدي يهتدي بهذا الموقف الذي تم التعبير عنه على أرفع المستويات. ونرى أن ثلاثة مبادئ رئيسية تنفر من هذا الموقف: إتاحة حرية وصول الجميع إلى الفضاء من أجل استغلاله للأغراض السلمية، والحفاظ على أمن وسلامة السواتل في مداراتها، والحاجة إلى أن نضع في الاعتبار المصالح الدفاعية المشروعة للدول.

وقد سبق وأن ذكرنا، بمناسبة البيان الذي أدلىنا به في هذا الحفل في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أننا ما زلنا ندعم تشكيل لجنة مخصصة تعنى بمنع عسكرة الفضاء الخارجي، التي هي في الأساس فكرة فرنسية. وما زلنا على نفس الموقف. ففرنسا تساند تشكيل لجنة مخصصة تعنى بهذا الموضوع في إطار مؤتمر نزع السلاح. لكن، ولسوء الطالع، فإن قضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ظلت على مدى أكثر من سنتين مرتبطة بمواضيع أخرى، مع أن تلك المواضيع ذات طابع مختلف. ونرى أن هذا الوضع غير طبيعي لأسباب عديدة. وبلا شك، بذلت الصين وروسيا جهوداً كبيرة لكي تكون مواقفهما أكثر مرونة فيما يتعلق بإمكانية منح ولاية تتعلق بهذه القضية إلى لجنة مخصصة. ولقد أحطنا علماً بالمقترح الذي قُدِّم. وسنظل على قناعة بأن قضية منع حدوث سباق

تسلح في الفضاء الخارجي، شأنه شأن القضايا الأخرى، ينبغي النظر فيه بمعزل عن القضايا الأخرى التي نتطرق لها، دون الربط المصطنع بين هذه القضايا. وفي هذا الصدد، نخطط علماً بتوزيع الورقتين غير الرسميتين بشأن قضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وسوف تُدرس هاتان الورقتان بمنتهى الاهتمام في عاصمة بلدي.

وبذات الروح، يرى بلدي أنه من المفيد أن تقدم الوفود المهمة بالأمر بشكل رسمي مشروع ولاية مستقلاً ومحددًا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن مثل هذا الإجراء قد يساعد على تقدم مناقشتنا في هذا الشأن بطريقة موضوعية. كما يسمح بالمزيد من المناقشة المتعمقة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد جان ميشيل ديبا على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسيدة أنيكا ثنبورغ، سفيرة السويد.

السيدة ثنبورغ (السويد) (الكلمة بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أقدم إليكم تهاني بلدي الحارة بمناسبة توليكم منصب الرئاسة، وأؤكد لكم أن محاولتكم الرامية إلى بدء العمل الجوهري لمؤتمر نزع السلاح ستجد تعاوننا ودعمنا التامين.

وكما أوضحت السويد في وقت سابق من هذا العام خلال الجلسة العامة غير الرسمية المعقودة في أيار/مايو، فإن الفضاء الخارجي يجب الحفاظ عليه للأغراض السلمية. ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء التهديد المحتمل الذي يمثله تسليح الفضاء الخارجي وخطر سباق التسلح الذي ينتج عنه. ويجب ضمان أن يكون استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، مجالاً مفتوحاً للبشرية جمعاء. وبينما نعترف بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا الفضاء في مواجهة التحديات العالمية، فإنها أيضاً أداة فعالة، ليس في مجال الرفاه فحسب، بل أيضاً في مجال الحرب.

إن النظام القانوني للفضاء الخارجي يوفر القواعد الأساسية للمسؤولية الدولية والمسؤولية القانونية فيما يتصل بالأنشطة الفضائية الوطنية سواء كانت مدنية أو عسكرية أو متعلقة بأغراض الأمن الوطني. ونحن نرحب بمختلف المقترحات لتعزيز هذا النظام.

وتدعم السويد تشكيل لجنة مخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح للتعامل مع الفضاء الخارجي. وكخطوة أولى، نقترح أن يخصص مؤتمر نزع السلاح وقتاً لعقد اجتماعات تقنية غير رسمية تضم طيفاً واسعاً من الجهات الفاعلة في مجال الفضاء تكون على سبيل المثال، من المنظمات الدولية ووكالات الفضاء والجهات المختصة بقوانين الفضاء والقطاع الخاص. إن قطاع الفضاء بشكل عام، المدني والعسكري على حد سواء، يشمل مختلف الجهات صاحبة المصلحة، ومن المفيد لهذا السبب التعرف على وجهات النظر المختلفة لتلك الجهات. ونظراً إلى أن الأنشطة الفضائية ذات طبيعة مزدوجة من حيث الاستخدام وتدخل فيها مسائل متداخلة بين الأنشطة المدنية والعسكرية،

فإن العمل المستقبلي في هذا المجال قد يستفيد من وجود رؤية شاملة. وقد يكون من المفيد أيضا تحديد ما يمكن تحقيقه بنجاح في إطار مؤتمر نزع السلاح، وما ينبغي أن ينجز أو ما هو بصدد الإنجاز في محافل أخرى. وللقيام بذلك، سيكون علينا أن نضع في الاعتبار الأعمال الهامة التي يجري الاضطلاع بها حالياً في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يتدخل عندما توجد حاجة لاستكمال وسد الثغرات الموجودة في النظم القائمة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والعسكرية والمتعلقة بتسليح الفضاء، بما في ذلك تعزيز الصكوك المعمول بها وإمكانية إجراء المزيد من المفاوضات بشأن التشريعات الدولية الموجودة أو الجديدة.

ونأمل مخلصين أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من بدء هذا العمل دون المزيد من التأخير.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيدة أنيكا ثنبورغ، سفيرة السويد، على البيان الذي أدلت به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها للرئاسة. وأعطي الكلمة الآن للسيدة سيرالا فيرناندو، سفيرة سري لانكا.

السيدة فيرناندو (سري لانكا) (الكلمة بالإنكليزية): لقد سعدنا لملاحظة أن غالبية الوفود قد عبرت عن دعمها لإعادة تشكيل لجنة مخصصة تعنى بقضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في إطار مؤتمر نزع السلاح، وذلك خلال المشاورات والجلسات العامة غير الرسمية المفتوحة للعام الحالي. وخلال السنوات العديدة الماضية، قدم وفد بلدي بالتضافر مع الوفد المصري، قراراً إلى اللجنة الأولى في الجمعية العامة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ويدعو القرار إلى أن تستأنف، في أقرب فرصة ممكنة، المفاوضات المتوقفة حول منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي العام السابق، انضم إلى هذه المبادرة عدد غير مسبوق من الجهات الراعية. وبالطبع، يعتبر هذا الأمر تطوراً هاماً.

وهنالك اعتراف كبير في الوقت الراهن، بفكرة وجوب المحافظة على الفضاء الخارجي بوصفه "ملاذاً" للتراث المشترك للإنسانية جمعاء. إن معاهدة الفضاء الخارجي التي دخلت حيز النفاذ منذ ٣٧ عاماً تقريباً تشير إلى استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وقد أوجدت هذه المعاهدة قاعدة هامة تتمثل في إبعاد الأسلحة عن الفضاء، مما ساهم في ازدياد الدعم واسع الانتشار الذي وجدته مبادرة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء.

ولقد شهدنا منذ الستينيات حدوث تطور غير مسبوق في مجال تكنولوجيا الفضاء التي أصبحت في متناول عدد متزايد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. إن تطبيقات تكنولوجيا الفضاء، التي تدفعها العولمة، مثل تلك المستخدمة في مجال البث والأرصاد الجوية والملاحة والتعليم والصحة وإدارة المسائل البيئية والمتعلقة بالتحصيل، قد أصبحت ذات أهمية أساسية بالنسبة لسير الحياة المعتاد في مجتمع عصري. وفي نفس الوقت، يتضح بشكل متزايد سرعة تلاشي الحد الفاصل بين الاستعمال التجاري والعلمي لتكنولوجيا الفضاء وبين استعمالها العسكري، وذلك

إلى درجة أن الحاجة قد أصبحت ماسة اليوم لضمان أن الفضاء، الذي يمثل آخر تخم من تخوم الإنسانية، يستخدم حصراً للأغراض غير الهجومية أو العدائية.

ويرى وفد بلدي دائماً أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أيسر من محاولة السيطرة على مثل هذا السباق وإبطاء تسارعه بعد أن ينطلق. فهل بمقدورنا بالفعل أن نتحمل النفقات الباهظة للتنافس في الفضاء الخارجي في الوقت الذي نواجه فيه العديد من التحديات مثل الفقر والجوع والمرض والحرمان؟

لقد تطرق مؤتمر نزع السلاح بشكل مستفيض إلى القضايا المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وذلك من خلال اللجنة المعنية بهذا الأمر التي شكّلت في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٤. ولقد أدت هذه اللجنة عملاً مفيداً، حيث كرست معظم وقتها لمعالجة القضايا المتعلقة بتدابير بناء الثقة مثل، الشفافية في الأنشطة المتصلة بالفضاء الخارجي، ووضع "مدونة سلوك" و "قواعد إرشادية" فيما يتعلق بالفضاء الخارجي.

وفي عام ٢٠٠٢، قدّم وفد الصين والاتحاد الروسي ورقة عمل إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن العناصر التي يمكن أن يتضمنها اتفاق قانوني دولي مستقبلي حول منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، وخطر استعمال القوة ضد أجسام موجودة في الفضاء الخارجي، وقد نُقحت هذه الورقة بعد ذلك من خلال المناقشات غير الرسمية. وقُدّمت اليوم ورقتان غير رسميتين لتوضيح الوثيقة CD/1679 بتفصيل أكثر. ويعتبر هذا الأمر مساهمة إيجابية في الجهود التي نبذلها للتوصل إلى تفويض متفق عليه لإعادة تشكيل لجنة مخصصة، بحيث توضع في الاعتبار الحاجة الملحة إلى أن يعالج مؤتمر نزع السلاح قضية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

لقد اقترحت سري لانكا منذ عام ١٩٨٥ الوقف الاختياري لإجراء التجارب وتطوير أسلحة الفضاء، فسبقت بذلك المفاوضات متعددة الأطراف بشأن التوصل إلى اتفاقية لمنع نشر الأسلحة في الفضاء. ولذلك، فنحن نرى أن ثمة فائدة تجنى من النداءات التي أطلقت مؤخراً لدعوة الدول الرئيسية التي ترتاد الفضاء إلى أن تصدر سلسلة من الإعلانات المستقلة التي تبين امتناع كل واحدة من هذه الدولة عن المبادرة بنشر أسلحة في الفضاء، ومن شأن ذلك أن يصون النظم القائمة المتعلقة بالفضاء الخارجي ريثما يتم التفاوض على إبرام معاهدة.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيدة سيرالا فيرناندو، سفيرة سري لانكا، علي البيان الذي أدلت به. لا يوجد متكلمون آخرون في قائمة هذا الصباح. وأعطي الكلمة الآن إلى السيد ديفد بروشر، سفير المملكة المتحدة.

السيد بروشر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (الكلمة بالإنكليزية): لم تكن لدي نية أخذ الكلمة هذا الصباح لكننا سمعنا للتو عدداً من المداخلات الهامة المتعلقة بالفضاء الخارجي، وأود

التعليق عليها بإيجاز. وسوف يدرس وفد المملكة المتحدة ما قيل وقد يرغب في العودة إلى هذا الموضوع. وأود في هذه المرحلة إبداء ملاحظتين.

إنني اتفق مع وفد فرنسا على أنه من غير المستصوب الربط بين التقدم الذي يتحقق بالنسبة إلى مختلف القضايا.

ومن الصعب فصل ما يحدث في الفضاء الخارجي عما يحدث هنا على الأرض. فالشيء الذي يدفع التطورات في الفضاء الخارجي هو خطر انتشار الصواريخ العابرة للقارات وتكنولوجيا الأسلحة النووية. ولذلك، يجب علينا أن نبدأ على الأرض إذا أردنا تجنب حدوث سباق تسلح.

وقد أبرز الاتحاد الأوروبي مؤخرا التدابير التي يجري اتخاذها أو يمكن اتخاذها لمنع انتشار الأسلحة. ويمكن أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة من هذه الخطوات، وتمثل الخطوة التالية التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح وينبغي له اتخاذها.

لقد تناولتم، سيادة الرئيس، خلال آخر جلسة غير رسمية، عددا من السوابق التاريخية التي قام فيها مؤتمر نزع السلاح بإجراء مفاوضات تزامنت مع عمل عدد من الأفرقة المختصة التي منحت ولاية إجراء المناقشات. وأود أن أذكر من جديد وجهة نظر المملكة المتحدة التي ترى ضرورة أن نبدأ المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وأننا بحاجة إلى تناول كل قضية بشكل مستقل وبحسب جوهرها، بدلا من تناول القضايا كمجموعة شاملة. وقد يمكننا ذلك من تحقيق تقدم.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السيد ديفيد بروشر، سفير المملكة المتحدة، على الآراء والملاحظات التي أبدتها. هل يرغب وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا أرى أن ذلك هو الحال.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة العامة، أود أن أقدم لكم الجدول الزمني لجلساتنا للأسبوع القادم. فسوف أدعو إلى عقد جلسة عامة غير رسمية في يوم الخميس ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بشأن "تقييم واستعراض الجلسات العامة غير الرسمية". وسوف تعقد الجلسة التامة التالية يوم الخميس ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الساعة ١٠/٠٠. وإذا لزم الأمر، سوف تعقب هذه الجلسة غير الرسمية القراءة الثانية لمشروع تقرير المؤتمر. وبذلك نصل إلى ختام الجلسة العامة الرسمية لهذا الصباح.

وكما أعلن يوم الخميس الماضي، سيلي هذه الجلسة، بعد خمس دقائق، جلسة عامة غير رسمية سنشرع خلالها في القراءة الأولى لمشروع تقرير المؤتمر.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠

— — — — —